

(مترجمة)

ما وراء أمن الطاقة: عرض أمريكي بقيمة ١,٥ مليار دولار لتعزيز النفوذ في جنوب شرق آسيا

أعلنت أمريكا عن حزمة تمويلية للطاقة بقيمة ١,٥ مليار دولار لمنطقة جنوب شرق آسيا، ما يُرسّخ مكانتها كشريك استراتيجي طويل الأمد في مجال الطاقة للمنطقة وسط تزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسي. وتشمل هذه المبادرة، التي كُشف عنها خلال اجتماع وزراء خارجية رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في مانايلا، دعم البنية التحتية للطاقة، والغاز الطبيعي المسال، وتحديث شبكة الكهرباء، والتعاون في مجال المفاعلات النووية المعيارية الصغيرة. وتؤكد واشنطن أن هذه الاستثمارات ستُسهم في تعزيز أمن الطاقة في جنوب شرق آسيا مع استمرار ارتفاع الطلب.

يُشير توقّيت هذه المبادرة إلى أنّ الحزمة لا تحركها اعتبارات اقتصادية فحسب، بل أهداف جيوسياسية أوسع نطاقاً. فقد أبرزت الحرب على إيران واحتمالية حدوث اضطرابات أو حصار لمضيق هرمز مدى هشاشة دول جنوب شرق آسيا أمام صدمات إمدادات الطاقة العالمية. ومن خلال توسيع دورها في قطاع الطاقة بالمنطقة، تسعى أمريكا إلى طمأنة دول آسيان بأنها لا تزال شريكاً موثقاً به وقادراً على دعم الاستقرار الإقليمي في أوقات الأزمات. أصبح الحفاظ على الثقة السياسية والاستراتيجية لدى دول جنوب شرق آسيا ذا أهمية متزايدة مع اشتداد المنافسة بين القوى الكبرى.

وتعكس هذه المبادرة أيضاً جهود واشنطن لمنع توسع نفوذ الصين في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا. وقد رسّخت الصين وجوداً قوياً عبر تمويل مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، وتطوير شبكات الطاقة، ومشاريع مبادرة الحزام والطريق. وتهدف أمريكا من خلال توفير تمويل بديل، وتقنيات طاقة متقدمة، وإمكانية الوصول إلى غازها الطبيعي المسال، إلى تزويد رابطة دول آسيان بخيارات استراتيجية إضافية، مع تقليل اعتمادها على البنية التحتية المدعومة من الصين.

النزاع الحدودي بين تايلاند وكمبوديا: أزمة إنسانية متجذرة في نزاع إقليمي طويل الأمد

لا يزال أكثر من ٢٠ ألف كمبودي نازحين على طول الحدود التايلاندية الكمبودية في أعقاب الاشتباكات المسلحة التي اندلعت عام ٢٠٢٥، وفقاً لتوم أندروز، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا. ورغم اتفاق الحكومتين على وقف إطلاق النار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، إلا أن التوترات لا تزال قائمة مع استمرار كل طرف في اتهام الآخر بانتهاك الاتفاق. ودعا أندروز البلدين إلى ضمان عودة المدنيين النازحين سالمين، مؤكداً أن القانون الدولي يكفل حقّ النازحين جراء النزاعات في العودة إلى ديارهم.

وتعكس هذه الأزمة الإنسانية مشكلة أعمق بكثير: النزاع الإقليمي طويل الأمد بين تايلاند وكمبوديا. فعلى مدى عقود، أدت المطالبات المتداخلة على أجزاء من حدودهما المشتركة إلى

مواجهات عسكرية وتوترات دبلوماسية وخطابات قومية بشكل دوري. وكانت معارك عام ٢٠٢٥، التي تسببت في نزوح ما يقرب من ٦٥٠ ألف مدني كمبودي في ذروتها، مظهراً آخر لهذا النزاع الذي لم يُحل، وليست حادثة معزولة. وبينما تُصرّ تايلاند على أنّ قواتها لم تفعل سوى استعادة أراضٍ سيادية، تُجادل كمبوديا بأنّ العمليات العسكرية منعت آلاف المدنيين من العودة إلى ديارهم.

وبعيداً عن النزاع الحدودي، أعرب أندروز أيضاً عن قلقه إزاء التحديات المستمرة التي تواجه حقوق الإنسان في كمبوديا، بما في ذلك توسع مراكز الاحتجاز الإلكتروني، والترهيب السياسي، والقيود المفروضة على شخصيات المعارضة مثل كيم سوخا. ومع ذلك، يُسلّط استمرار نزوح المجتمعات الحدودية الضوء على كيف يُمكن للنزاعات الإقليمية غير المحسومة أن تولّد عواقب إنسانية طويلة الأمد رغم اتفاقيات وقف إطلاق النار الرسمية.

منتدى آسيان الإقليمي يدعو إلى نزع السلاح النووي وسط تزايد حالة عدم اليقين الأمني العالمي

أكد منتدى آسيان الإقليمي الثالث والثلاثون، المنعقد في مانايلا، التزامه بنزع السلاح النووي العالمي، وحثّ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وشدّد المنتدى على أنّ الإزالة الكاملة للأسلحة النووية تبقى الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها مجدداً. كما أعرب المشاركون عن قلقهم البالغ إزاء استمرار كوريا الشمالية في برامجها النووية والصاروخية الباليستية، داعين إلى استئناف الحوار السلمي بشأن شبه الجزيرة الكورية. بالإضافة إلى ذلك، تناول الاجتماع قضايا الأمن في بحر الصين الجنوبي وميانمار والشرق الأوسط، ورحب بانضمام المملكة المتحدة كعضو ثامن وعشرين في المنتدى.

ورغم التزام آسيان المبدئي بعالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإنّ البيئة الأمنية الدولية الراهنة تُبرز صعوبة تحقيق نزع سلاح نووي حقيقي. فالقوى النووية تواصل تحديث ترساناتها، معتمدةً على الردع النووي كعنصر أساسي في أمنها القومي. عملياً، غالباً ما تنتظر الدول الأخرى إلى هذه القدرات على أنها أدوات نفوذ استراتيجي أو إكراه، ما يُثير الشكوك حول مدى اتساق تطبيق نظام عدم الانتشار النووي الحالي.

إن استمرار امتلاك القوى الكبرى للترسانات النووية يُضعف الثقة في إمكانية تحقيق نزع السلاح الكامل في المستقبل القريب. ومع تزايد عدم استقرار السياسة العالمية - في ظلّ تنافس القوى الكبرى، والصراعات الإقليمية، وتراجع الثقة في المؤسسات الدولية - قد تستنتج بعض الحكومات أنّ امتلاك قوة ردع مستقلة هو أنجع السبل لضمان بقاء دولها. في المقابل، يرى آخرون أن التوسع في انتشار الأسلحة النووية سيزيد من مخاطر سباق التسلح، وسوء التقدير، والصراع النووي. يُجسد هذا التوتر الفجوة المستمرة بين التطلعات المعيارية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية والواقع الاستراتيجي الذي يُشكل السياسة الدولية المعاصرة.

المحكمة الدستورية الإندونيسية تأمر بفصل برنامج الوجبات المجانية عن ميزانية التعليم

قضت المحكمة الدستورية الإندونيسية بعدم جواز تمويل برنامج الوجبات الغذائية المجانية الذي أطلقه الرئيس براوو سوبيانتو من ميزانية التعليم الوطنية، موضحةً أنّ البرنامج لا يُعدّ إنفاقاً تعليمياً بموجب الدستور. وأمرت المحكمة بتفعيل الفصل بشكل كامل بحلول عام ٢٠٢٨، وحثت الحكومة على البدء في إعادة هيكلة ميزانية الدولة لعام ٢٠٢٧. ويأتي هذا القرار عقب التماس زعم أن تخصيص أموال التعليم للبرنامج يُخالف الشرط الدستوري الذي ينص على تخصيص ما لا يقلّ عن ٢٠% من الميزانية الوطنية للتعليم.

ويُمثل هذا الحكم انتكاسةً كبيرةً لأحد أبرز وعود الرئيس براوو الانتخابية. فخلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، رُوّج لبرنامج الوجبات المجانية على مستوى البلاد باعتباره سياسةً مركزيةً لتحسين تغذية الأطفال وتنمية رأس المال البشري. إلا أنها منذ بدء تنفيذها في عام ٢٠٢٥، واجهت المبادرة انتقاداتٍ متزايدةً بسبب عبئها المالي الهائل، وإخفاقات الحوكمة، ومزاعم الفساد التي تورطت فيها الوكالة الوطنية للتغذية، والعديد من حالات التسمم الغذائي الجماعي. كما تراجع الدعم الشعبي بشكل حاد، وفقاً لاستطلاعات الرأي الأخيرة.

وقد جادل العديد من الاقتصاديين الإندونيسيين وخبراء التعليم ومحلّي السياسات العامة بأن البرنامج نُفّذ على عجل ودون دراسات جدوى كافية، أو إعداد مؤسسي، أو تخطيط مالي طويل الأجل. ويرى النقاد أن الحكومة أعطت الأولوية للوفاء بوعده سياسي بارز على حساب تطوير إطار سياسي مجرب ومستدام. وأشار بعض المراقبين إلى أنّ البرنامج قد عزّز المصالح السياسية للجماعات الداعمة للحكومة - بما في ذلك أحزاب الائتلاف، ورجال الأعمال، والشبكات المرتبطة بالجيش - من خلال فرص التوريد والتنفيذ. وبينما لا يزال المؤيدون ينظرون إلى المبادرة كاستثمار في مستقبل إندونيسيا، فإنّ قرار المحكمة الدستورية يؤكد على أهمية ضمان اتساق البرامج الاجتماعية الرئيسية مع المبادئ الدستورية، والحوكمة الرشيدة، والميزانية العامة الشفافة.